الأمم المتحدة
S/2023/988
مجلس الأمن
Distr.: General
14 December 2023
Arabic
Original: English

تنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 (2016)

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - هذا التقرير هو التقرير الفصلي الثامن والعشرون عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، الذي يغطي الفترة من 20 أيلول/سبتمبر إلى 7 كانون الأول/ديسمبر 2023[1].

ثانيا - الأنشطة الاستيطانية

2 - أكد مجلس الأمن مجددا في قراره 2334 (2016) أن قيام إسرائيل ببناء مستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، لا شرعية قانونية له ويشكل انتهاكا صارخا بموجب القانون الدولي وعقبة كبرى أمام تحقيق حل الدولتين وإحلال سلام عادل ودائم وشامل. وقد كرّر المجلس مطالبته إسرائيل بأن توقف فورا وعلى نحو كامل كل الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وبأن تحترم بالكامل كل التزاماتها القانونية في هذا الصدد. ولم تُتخذ أي خطوات من هذا القبيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير مع استمرار الأنشطة الاستيطانية.

3 - وفي 17 تشرين الأول/أكتوبر، أعادت وزارة البناء والإسكان نشر مناقصتين لنحو 190 وحدة سكنية في القدس الشرقية المحتلة، بعد إلغاء المناقصات السابقة للوحدات السكنية نفسها التي كانت نُشرت في كانون الأول/ديسمبر 2022 وآذار/مارس 2023.

4 - وفي 29 تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت لجنة التخطيط التابعة لمقاطعة القدس خطة لبناء أكثر من 1 470 وحدة سكنية في موقع القناة السفلى، المتاخم لكيبوتز راموت راحيل وحي أم طوبا الفلسطيني. ومن المقرر بناء نحو نصف الوحدات عبر الخط الأخضر في القدس الشرقية المحتلة.

5 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنشئ ما لا يقل عن أربع بؤر غير قانونية في الضفة الغربية المحتلة، وأعيد مجددا تشييد ما لا يقل عن بؤرة إضافية كانت قد أُخليت.

(1) عُرض التقرير السابق شفويا في جلسة لمجلس الأمن (انظر S/PV.9425).

6 - واستمرت أيضا عمليات هدم ومصادرة مبان يملكها فلسطينيون في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وهدمت السلطات الإسرائيلية 130 منشأة، في انخفاض بنسبة 45 في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، أو صادرتها أو أجبرت أصحابها على هدمها بدعوى عدم حصولهم على تراخيص البناء التي تصدرها إسرائيل، والتي يظل من المستحيل تقريبا على الفلسطينيين الحصول عليها. وأدى هدم تلك المباني إلى تشريد 325 شخصا، بينهم 168 طفلا، وتضرر منه أكثر من 800 5 شخص آخرين. وهُدم 11 مبنى في حادثة واحدة وقعت في بلدة حزما بالقدس يوم 3 تشرين الثاني/نوفمبر.

7 - وفي المجموع، هُدم 28 مبنى على أيدي أصحابها تجنباً لدفع رسوم الهدم الإسرائيلية الباهظة بعدما تلقوا أوامر بهدمها.

8 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجلت زيادة في تهجير الفلسطينيين، لا سيما منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، حيث هُجر ما لا يقل عن 143 أسرة فلسطينية من 15 جماعة رعاة تضم 014 1 شخصا، بينهم 388 طفلا. وذكرت تلك الأسر عنف المستوطنين والقيود المفروضة على الوصول. ويمثل ذلك زيادة بنسبة 27 في المائة مقارنة بالمتوسط الشهري المسجل خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2023.

ثالثا - العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب

9 - دعا مجلس الأمن في قراره 2334 (2016) إلى القيام بخطوات فورية لمنع جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب، وكذلك كل الاستفزازات وأعمال التدمير، ودعا إلى إعمال المساءلة في هذا الصدد، ودعا إلى التقيد بالالتزامات بموجب القانون الدولي من أجل تعزيز الجهود الجارية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك من خلال أنشطة التنسيق الأمنية القائمة، وإلى إدانة جميع أعمال الإرهاب بوضوح.

10 - واتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بأعمال عدائية غير مسبوقة ومستمرة بين إسرائيل وحماس والجماعات الفلسطينية المسلحة الأخرى، إلى جانب تصاعد العنف في الضفة الغربية. وكانت هذه الفترة هي الأكثر دموية بالنسبة إلى الإسرائيليين والفلسطينيين في تاريخ هذا الصراع. ووفقا لمصادر فلسطينية، بينها وزارة الصحة في غزة، من 20 أيلول/سبتمبر إلى 7 كانون الأول/ديسمبر، قُتل ما لا يقل عن 448 18 فلسطينيا، بينهم 886 4 امرأة و 180 7 طفلا، وأصيب ما لا يقل عن 167 50 فلسطينيا بجروح في أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة وفي إسرائيل. وخلال الفترة نفسها، ووفقا لمصادر إسرائيلية ومصادر الأمم المتحدة، قُتل ما لا يقل عن 349 1 إسرائيليا وأجنبيا، بينهم ما لا يقل عن 33 طفلا و 284 امرأة و 412 من أفراد قوات الأمن في إسرائيل والضفة الغربية المحتلة، في حين أصيب 241 6 آخرون.

11 - وفي صبيحة 7 تشرين الأول/أكتوبر، شنت حماس وجماعات فلسطينية مسلحة أخرى هجوماً مسلحا واسع النطاق على إسرائيل خلال عطلة سيمحات توراة اليهودية. وشهدت الهجمات، التي شملت ارتكاب أعمال إرهابية عدة، تسللَ ما يقدَّر بـ 000 3 مقاتل من حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني من غزة إلى نحو 20 منطقة سكنية ومنشأة عسكرية في شمال إسرائيل في محيط غزة، براً وبحراً وجواً، في حين أُطلقت آلاف الصواريخ باتّجاه مراكز سكانية في إسرائيل، بما فيها تل أبيب والقدس.

12 - وخلال الهجوم المسلح، الذي يُعتبر الأكثر دموية في تاريخ إسرائيل، وبحسب مصادر إسرائيلية، قتلت حماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة أكثر من 250 1 إسرائيليا ومواطنا أجنبيا، بينهم ما لا يقل عن 281 امرأة و 33 طفلا و 321 من أفراد قوات الأمن الإسرائيلية. وكان من بين القتلى 364 شخصا كانوا يحضرون مهرجانا موسيقيا بالقرب من كيبوتز رعيم. وبحسب مصادر رسمية إسرائيلية، هناك العشرات في عداد المفقودين، أو لا يزال يتعذر التعرف إلى جثثهم، وأصيب 200 6 إسرائيلي وأجنبي بجروح. وسجل 33 هجوما على المرافق الطبية والطواقم الطبية الإسرائيلية. وظهرت تقارير وروايات، بما في ذلك مقاطع فيديو وأدلة أخرى، تكشف عن أعمال مروعة من العنف الشديد، بما في ذلك الاغتصاب والتعذيب والتشويه والجثث المحروقة بشكل لا يمكن التعرف عليه، حيث أطلقت النار على المئات من مسافة قريبة في منازلهم وسياراتهم، وقُتل الآباء والأطفال أمام أعين بعضهم البعض.

13 - وإضافة إلى ذلك، خُطف نحو 250 شخصا، ببنهم إسرائيليون ورعايا أجانب ونحو 65 امرأة و 34 طفلا، اقتيدوا إلى داخل غزة. وفي 20 و 23 تشرين الأول/أكتوبر، أفرجت حماس عن أربع رهائن من النساء لأسباب إنسانية وصحية حسب قولها. وأنقذ جيش الدفاع الإسرائيلي جنديا إسرائيليا في 29 تشرين الأول/أكتوبر، وأفاد بأنه استعاد بعد ذلك جثث ثلاث رهائن خلال عملياته البرية، وأكد وفاة 22 رهينة في الأسر. وابتداء من 24 تشرين الثاني/نوفمبر، وفي إطار ترتيب بين إسرائيل وحماس تولت تيسيره قطر ومصر والولايات المتحدة الأمريكية، أفرجت حماس عن 78 رهينة - 42 امرأة و 33 طفلا و 3 رجال - خلال هدنة إنسانية دامت سبعة أيام. وفي موازاة ذلك، أُفرجَ عن 240 سجينا ومعتقلا فلسطينيا من السجون الإسرائيلية. وإضافة إلى ذلك، أُفرجَ عن 8 إسرائيليين و 24 رهائن أجنبية بشكل منفصل.

14 - وفي يوم الهجوم، أعلن مجلس الوزراء الأمني في إسرائيل حالة الحرب وذلك، بحسب منشور عبر وسائل التواصل الاجتماعي، بهدف "تدمير القدرات العسكرية لحركة حماس والجهاد الإسلامي وإنهاء سيطرتهما". وفي اليوم نفسه، بدأت القوات الإسرائيلية قصفا مكثفا لما قالت إنها مواقع تابعة لحماس في جميع أنحاء قطاع غزة.

15 - واستمر القتال العنيف بين قوات الأمن الإسرائيلية والجماعات الفلسطينية المسلحة داخل إسرائيل حتى 10 تشرين الأول/أكتوبر عندما أعلن الجيش الإسرائيلي أنه استعاد السيطرة على المناطق السكنية الإسرائيلية وجدار الفصل الحدودي. ونزح من المنطقة أكثر من 000 130 إسرائيلي.

16 - وواصلت الجماعات الفلسطينية المسلحة في غزة شن هجمات صاروخية عشوائية في اتجاه المراكز السكانية المدنية الإسرائيلية، بما في ذلك من المناطق السكنية المكتظة بالسكان في غزة، وصولا إلى شمال حيفا شمالا، والقدس شرقا، وإيلات جنوبا. وبحسب مصادر إسرائيلية، أُطلق منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر أكثر من 500 11 صاروخ، سقط أكثر من 500 1 منها داخل غزة، ما أدى إلى مصرع ما لا يقل عن 19 إسرائيليا وإصابة مئات آخرين بجروح، وإلحاق أضرار بـ 223 مبنى سكنيا و 47 من المباني المدنية والصناعية الأخرى، بينها مستشفى برزلاي في عسقلان. وأفاد جيش الدفاع الإسرائيلي عن مصرع 91 جنديا إسرائيليا في غزة.

17 - وباستثناء هدنة إنسانية دامت سبعة أيام من 24 إلى 30 تشرين الثاني/نوفمبر، تتواصل حتى لحظة إعداد هذا التقرير العمليات الجوية والبحرية المكثفة التي قامت بها إسرائيل والعمليات البرية اللاحقة لها في قطاع غزة. وبحسب جيش الدفاع الإسرائيلي، تمكنت إسرائيل من إصابة أكثر من 000 22 هدف.

وقد نتج عن ذلك دمار هائل وعدد مرتفع من الوفيات. وحتى 7 كانون الأول/ديسمبر، أفادت وزارة الصحة في قطاع غزة عن سقوط ما يقدَّر بـــ 177 17 فلسطينيا، بينهم 885 4 امرأة و 112 7 طفلا، علاوة على 81 صحافيين و 286 من العاملين في المجال الطبي ومن أوائل المنجدين. وكان بين القتلى 131 من موظفي الأمم المتحدة، وهو أعلى رقم في أي نزاع حتى تاريخه منذ تأسيس الأمم المتحدة. وأفيد عن إصابة أكثر من 000 46 فلسطيني بجروح. وإضافة إلى ذلك، هناك العديد من المفقودين، غالب الظن أن العديد منهم مدفون تحت الأنقاض، بينهم نساء وأطفال، إذ تعوق الغارات الجوية المستمرة ونقص المعدات وغير ذلك من التحديات جهودَ الإنقاذ.

18 - وحتى تاريخه، أفيد بأن 339 مرفقا تعليميا و 26 مستشفى و 56 منشأة للرعاية الصحية و 88 مسجدا و 3 كنائس، فضلا عن 88 مأوى تابعا لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، قد تعرضت للقصف، ما أدى إلى تسوية مناطق واسعة من غزة بالأرض تماما، وخصوصا في الشمال. وفي بعض الحالات، زعم جيش الدفاع الإسرائيلي أن مواقع [مدنية] تُستخدم لأغراض عسكرية.

19 - وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر، دمر جيش الدفاع الإسرائيلي حيا بأكمله مكونا من 20 مبنى سكنيا في مخيم جباليا للاجئين، وهو أكثر المناطق اكتظاظا بالسكان في غزة. وأصدر جيش الدفاع الإسرائيلي بيانا قال فيه إنه استهدف وقتل قائد كتيبة جباليا المركزية التابعة لحماس المسؤول عن العمليات العسكرية في شمال غزة، وإن البنية التحتية لحماس تحت المباني قد انهارت بعد الغارة. وفي الأيام اللاحقة، تقدمت القوات البرية الإسرائيلية أكثر في غزة، لاسيما في شمال ووسط غزة، ولكن أيضا في خان يونس في الجنوب. وتصاعدت حدة المعارك بين القوات الإسرائيلية والجماعات الفلسطينية المسلحة في شمال غزة. وبحلول 10 تشرين الثاني/نوفمبر، كانت القوات الإسرائيلية قد تقدمت إلى داخل مدينة غزة، وأعقبت ذلك معارك برية في وسط غزة وقصف من البحر. وفي 14 تشرين الثاني/نوفمبر، قال وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف غالانت إن إسرائيل تسيطر فعليا على الشمال، فوق الأرض، وأكد من جديد أن العملية ستستمر أشهرا وستمتد إلى الجنوب.

20 - وفي أعقاب الهدنة الإنسانية، استؤنفت الأعمال القتالية بين إسرائيل وحماس في 1 كانون الأول/ديسمبر، حيث أطلقت حماس صواريخ في اتجاه إسرائيل واستأنفت إسرائيل عملياتها الجوية والبرية في أنحاء غزة. وتركزت العمليات البرية لجيش الدفاع الإسرائيلي في الشمال على جباليا والشجاعية في مدينة غزة، وتقدمت قواته نحو خان يونس في الجنوب، ثاني أكبر مدينة في غزة، ما أدى إلى عدد كبير من الإصابات والتشريد والأضرار الجسيمة الإضافية. وفي 2 و 3 كانون الأول/ديسمبر، أعلن جيش الدفاع الإسرائيلي أنه استهدف وقتل اثنين من القادة الميدانيين لحماس في الشجاعية وفي مخيم الشاطئ للاجئين في شمال غزة. وخلال الأسبوع الذي أعقب الهدنة، أطلقت حماس مئات الصواريخ في اتجاه المناطق الجنوبية والوسطى من إسرائيل، بما في ذلك تل أبيب وعسقلان.

21 - وأفيد عن وقوع هجمات متكررة على مرافق الرعاية الصحية في غزة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، ما أدى إلى سقوط قتلى في صفوف كلٍ من العاملين في مجال الرعاية الصحية والمرضى والنازحين داخليا الذين كانوا يحتمون في تلك المواقع. وفي حادثة دينت على نطاق واسع وكانت موضوع جدل شديد، قُصف حرم المستشفى الأهلي العربي في شمال غزة في 17 تشرين الأول/أكتوبر ما أدى إلى سقوط عشرات القتلى. وألقت حماس باللوم على إسرائيل في الهجوم، في حين أشارت السلطات الإسرائيلية إلى صواريخ أطلقها في الوقت نفسه مسلحون من محيط المستشفى والتي تقدِّر بأنها أصابت المنشأة. وفي 4 تشرين الثاني/نوفمبر،

أصابت غارة إسرائيلية قافلة سيارات إسعاف خارج مستشفى الشفاء، أفيد بأنها أدت إلى سقوط ما لا يقل عن 15 قتيلا وإصابة 60 آخرين بجروح في غارة لاحقة. وأكدت القوات الإسرائيلية أنها استهدفت سيارة إسعاف زاعمةً أن حماس كانت تستخدمها. وتكثفت الغارات داخل وحول المستشفيات في مدينة غزة وشمال غزة اعتبارا من 9 تشرين الثاني/نوفمبر. وبين 15 و 21 تشرين الثاني/نوفمبر، تعرض للقصف مستشفى الشفاء ومستشفيات أخرى، بما فيها مستشفى العودة والمستشفى الإندونيسي في شمال غزة والمستشفى الأهلي العربي في مدينة غزة، ونُفذت عمليات برية إسرائيلية داخل بعض المستشفيات وحولها. وفي مناسبات عدة، ذكر جيش الدفاع الإسرائيلي أن حماس تستخدم المستشفيات لأغراض عسكرية.

22 - وفي الوقت نفسه، ازداد العنف في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، ما أدى إلى سقوط عدد غير مسبوق من القتلى الفلسطينيين خلال فترة مشمولة بتقرير واحد، إذ فرضت السلطات الإسرائيلية قيودا واسعة النطاق على الحركة ونفذت عمليات واعتقالات واسعة النطاق. وسُجلت أعداد كبيرة من الاشتباكات اليومية وعمليات تبادل لإطلاق النار بين الفلسطينيين، بما في ذلك الجماعات المسلحة، وقوات الأمن الإسرائيلية والمستوطنين، فضلا عن الهجمات التي ارتكبها الفلسطينيون ضد الإسرائيليين ومستويات العنف والترهيب المرتفعة من جانب المستوطنين.

23 - وفي محصّلة إجمالية، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة 257 فلسطينيا، بينهم امرأة و 67 طفلا، خلال عمليات بحث واعتقال ومظاهرات واشتباكات وغارات جوية وحوادث أخرى. وأصيب ما مجموعه 167 4 فلسطينيا، بينهم 61 امرأة و 348 طفلا، بجروح. ومن هذا العدد، تعرّض 357 2 منهم لإصابات بسبب استنشاق الغاز المسيل للدموع، بينما أصيب 111 1 شخصا بالذخيرة الحية. وإضافة إلى ذلك، قُتل 8 فلسطينيين وأُصيب 98 آخرون، بينهم 11 امرأة و 6 أطفال، في هجمات شنها مستوطنون إسرائيليون أو مدنيون آخرون.

24 - وفي الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل، قُتل 7 إسرائيليين، بينهم 3 من أفراد قوات الأمن و 3 نساء، وأصيب 41 إسرائيليا آخرين، بينهم امرأتان وطفل و 29 من أفراد قوات الأمن، على أيدي فلسطينيين في هجمات وتبادل لإطلاق النار واشتباكات مسلحة، وفي إلقاء للحجارة وكوكتيل مولوتوف وحوادث أخرى. وقُتل إسرائيلي بنيران صديقة في سياق هجوم فلسطيني.

25 - واتسمت هذه الفترة بارتفاع كبير في عدد وكثافة العمليات الإسرائيلية في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، التي شملت تبادلا كثيفا لإطلاق النار بين قوات الأمن الإسرائيلية والفلسطينيين. وفي كثير من الحالات، تصاعدت حدة عمليات تبادل إطلاق النار هذه لتشمل استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع من قبل الفلسطينيين المسلحين، فضلا عن شن غارات جوية إسرائيلية في ست مناسبات. وسقط أكثر من 70 في المائة من القتلى الفلسطينيين في سياق هذه العمليات. ومنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، نفذت قوات الأمن الإسرائيلية أكثر من 700 1 عملية، أدت إلى اعتقال أكثر من 500 3 فلسطيني، بينهم ما لا يقل عن 145 طفلا.

26 - وفي 19 و 20 تشرين الأول/أكتوبر، شهدت عملية واسعة النطاق شنتها قوات الأمن الإسرائيلية في مخيم نور شمس للاجئين في طولكرم تبادلا كثيفا لإطلاق النار بين مسلحين فلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية. وقُتل أحد أفراد قوات الأمن الإسرائيلية وجُرح 10 آخرون جراء انفجار عبوة ناسفة؛ وردّت قوات

الأمن الإسرائيلية بغارات نفذتها بطائرات مسيَّرة. وقُتل 15 فلسطينيا، بعضهم مسلحون، بينهم 6 أطفال، خلال العملية وفي عمليات تبادل إطلاق النار – وهي أعلى حصيلة في عملية واحدة في الضفة الغربية منذ الانتفاضة الثانية. وفي 9 تشرين الثاني/نوفمبر، نشرت قوات الأمن الإسرائيلية في مخيم جنين للاجئين قناصة وجيبات عسكرية وجرافات. وفي خضم الاشتباكات مع الفلسطينيين، شنت قوات الأمن الإسرائيلية ما لا يقل عن أربع غارات جوية على أجزاء مختلفة من المخيم؛ وقُتل 14 فلسطينيا، بينهم عدة أطفال، وادعت كتائب شهداء الأقصى أن 5 من القتلى كانوا من أفرادها. ومرة أخرى، قُتل في مخيم نور شمس للاجئين، في 13 و 14 تشرين الثاني/نوفمبر 7 فلسطينيين، بينهم أربعة بالذخيرة الحية وثلاثة في غارة جوية إسرائيلية؛ وبحسب تقارير أولية، كان الرجال الأربعة الذين أُطلقت النار عليهم عابري سبيل. وفي 25 تشرين الثاني/نوفمبر، قُتل 5 فلسطينيين آخرين، بينهم 3 أطفال، خلال عملية نفذتها قوات الأمن الإسرائيلية في مخيم جنين للاجئين دامت 10 ساعات وشملت اشتباكات مسلحة وغارات جوية. وفي 3 كانون الأول/ديسمبر، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على فلسطيني، أفادت التقارير بأنه كان عابر سبيل، وأردتْه خلال عملية أعقبها تبادل لإطلاق النار في مدينة قلقيلية.

27 - وفي 6 تشرين الثاني/نوفمبر، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية، في عملية سرية في طولكرم، أربعة فلسطينيين قالت إنهم أعضاء في خلية تابعة لحماس. وفي 18 تشرين الثاني/نوفمبر، قُتل خمسة فلسطينيين، بينهم فتى في الـ 14، في عملية إسرائيلية شملت اشتباكات مسلحة وغارة جوية على مقر فتح في مخيم بلاطة للاجئين في نابلس. ونعَى الجناح العسكري لحركة فتح، كتائب شهداء الأقصى، الخمسة جميعا عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وذكرت السلطات الإسرائيلية أن طائرة تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي "قصفت مخبأ يستخدمه إرهابيون متورطون في التخطيط لهجمات إرهابية وشيكة ضد مدنيين إسرائيليين وأهداف عسكرية إسرائيلية".

28 - وانطلقت مظاهرات حاشدة في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، ولا سيما بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر، تضامنا مع الفلسطينيين في غزة. وقتلت قوات الأمن الإسرائيلية 48 فلسطينيا في اشتباكات اندلعت في سياق هذه المظاهرات، بينهم شخص في الـ 20 من العمر، في 9 تشرين الأول/أكتوبر، أُطلقت عليه النار خلال مواجهات عند مدخل مخيم العروب للاجئين شمال الخليل. وفي 13 تشرين الأول/أكتوبر، قُتل فتى في الـ 14 من العمر بعد مشاركته في مسيرة في بيت فوريك، شرق نابلس. وفي 17 و 18 تشرين الأول/أكتوبر، قتلت قوات الأمن الفلسطينية فلسطينيين اثنين خلال احتجاجات على قصف المستشفى الأهلي العربي في غزة في رام الله وطوباس، على التوالي. وفي 17 تشرين الأول/أكتوبر، قُتلت طفلة في التاسعة من العمر في جنين خلال مظاهرات تخللها تبادل لإطلاق النار بين مسلحين فلسطينيين وقوات الأمن الفلسطينية أثناء تفريق المحتجين.

29 - وقتل الفلسطينيون 6 إسرائيليين، بينهم 2 من أفراد الأمن، في هجمات أو هجمات مزعومة أدت إلى سقوط 18 قتيلا فلسطينيا. وفي 2 تشرين الثاني/نوفمبر، وفي هجوم أعلنت حماس مسؤوليتها عنه، قُتل جندي احتياط في الجيش الإسرائيلي خارج الخدمة في إطلاق نار من سيارة مارة في شمال الضفة الغربية. وفي حادثتين منفصلتين، أعلنت حماس مسؤوليتها عن هجمات بإطلاق النار أوقعت قتلى في صفوف الإسرائيليين. وفي 16 تشرين الثاني/نوفمبر، فتح ثلاثة مسلحين فلسطينيين النار عند حاجز تفتيش بالقرب من بيت لحم، ما أدى إلى مصرع أحد أفراد قوات الأمن الإسرائيلية وإصابة ما لا يقل عن ثلاثة آخرين؛ وقتلت قوات الأمن الإسرائيلية المهاجمين الثلاثة لاحقا. وفي 30 تشرين الثاني/نوفمبر، أطلق فلسطينيان

النار على ثلاثة إسرائيليين، بينهم امرأتان، وأردوهم في محطة للحافلات؛ وقُتل المهاجمون على يد مدني إسرائيلي مسلح أُخطئ في التعرف عليه لاحقا وقُتل على يد أحد أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي.

30 - وتصاعدت حدة العنف الذي يرتكبه المستوطنون في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، إلى حد كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في سياق موسم قطف الزيتون السنوي والهجمات التي شنتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر في جنوب إسرائيل، حيث بلغ متوسطه خمس حوادث في اليوم، وبلغ ذروته بأكثر من ضعفي ذلك المعدل خلال الأسبوع الذي أعقب 7 تشرين الأول/أكتوبر. ومنذ بداية موسم القطاف في مطلع تشرين الأول/أكتوبر، أصيب فلسطيني من قاطفي الزيتون، ولحقت أضرار بما يزيد عن 600 1 شجرة زيتون أو سُرق محصولها.

31 - وقتل 8 فلسطينيين في هجمات شنها المستوطنون. وفي 11 تشرين الأول/أكتوبر، هاجم مستوطنون إسرائيليون ملثمون، بعضهم مسلح، بلدة قصرة، جنوب نابلس. وخلال المواجهات التي تلت ذلك بين الفلسطينيين والمستوطنين الإسرائيليين المصحوبين بقوات الأمن الإسرائيلية، أطلق المستوطنون وأحد أفراد قوات الأمن الإسرائيلية النار على ثلاثة فلسطينيين، بينهم فتى في الـ 17 من العمر، وقتلوهم. وفي اليوم التالي، أطلق المستوطنون النار على مشيعين في موكب جنازة، ما أدى إلى سقوط قتيلين فلسطينيين آخرين. وفي 24 تشرين الأول/أكتوبر، أطلق مستوطن النار بالقرب من رأس كركر في محافظة رام الله على فلسطينيين كانوا يستقلون مركبة، ما أدى إلى سقوط قتيل وإصابة اثنين آخرين بجروح. وفي 28 تشرين الأول/أكتوبر، ألقى أربعة مستوطنين، أحدهم مسلح، الحجارة وأطلقوا النار على أسرة فلسطينية من 20 فردا كانت تقطف الزيتون في الساوية، جنوب نابلس، ما أدى إلى قتل رجل فلسطيني. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وافق وزير الدفاع الإسرائيلي على الاحتجاز الإداري لأربعة مستوطنين على خلفية الهجمات التي شنت على الفلسطينيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

32 - وتزايدت حوادث الهجمات والأعمال الاستفزازية التي يقوم بها المستوطنون الإسرائيليون في مناطق عدة من الضفة الغربية، ما أدى إلى مغادرة أعداد كبيرة من الفلسطينيين منازلهم والانتقال إلى أماكن أخرى. وفي 12 تشرين الأول/أكتوبر، نزح 51 شخصا من تجمّع شحدة وهملان الرعوي في نابلس بعدما أفيد بأن مستوطنين مسلحين هددوهم بالسلاح، وحذروهم بأنهم سيقتلونهم. وفي 23 تشرين الأول/أكتوبر، انتقل 65 فردا من تجمع رعوي في جنوب شرق بيت لحم إلى قرية تقوع المجاورة بسبب الهجمات المتكررة التي شنها المستوطنون. وانتقلت جماعات الجنوب وخربة زنوتة بأكملها في ضواحي الخليل بسبب ما وصفوه بعنف وترهيب وتهديدات من جانب المستوطنين، وأمر مستوطنون مسلحون عائلة بالقرب من يطا برفع الأعلام الإسرائيلية على منازلها.

33 - وفي أعقاب هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر، شنت وزارة الأمن القومي الإسرائيلية والشرطة الإسرائيلية وجيش الدفاع الإسرائيلي حملة لإنشاء وتعزيز وتسليح المئات من أفرقة الاستجابة السريعة المجتمعية في المدن والبلدات في جميع أنحاء إسرائيل، وكذلك في مستوطنات الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وتفيد تقارير بأن الأفرقة هدفت إلى العمل بالتعاون مع الشرطة أو الجيش الإسرائيليين وتحت إشرافهما، وتقديم رد أولي على الهجمات والتهديدات الأمنية. ونتيجة لهذه الحملة، وزعت قوات الأمن الإسرائيلية آلاف البنادق والرشاشات على متطوعين في تلك المناطق.

رابعا - التحريض والاستفزازات والخطابات المؤجِّجة للمشاعر

34 - أهاب مجلس الأمن، في قراره 2334 (2016)، بالطرفين أن يتصرفا وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، والاتفاقات والالتزامات السابقة بينهما، وأن يلزما الهدوء وضبط النفس، وأن يمتنعا عن أعمال الاستفزاز والتحريض والخطابات المؤججة للمشاعر، بهدف تحقيق جملة أمور منها وقف تصاعد الحالة على الأرض، ما يفضي إلى إعادة بناء الثقة، والعمل من خلال السياسات والإجراءات على إظهار التزام حقيقي بحل الدولتين، وتهيئة الظروف اللازمة لتعزيز السلام. وللأسف، تفاقم العنف المروع خلال الفترة المشمولة بالتقرير بسبب العديد من حالات التحريض والخطاب المؤجج للمشاعر وتمجيد قتل المدنيين.

35 - ونشرت قنوات التواصل الاجتماعي الرسمية التابعة لحماس العديد من المنشورات ومقاطع الفيديو التي توثق الأعمال الإرهابية التي ارتُكبت ضد المجتمعات المحلية الإسرائيلية في 7 تشرين الأول/أكتوبر وتحتفل بها وتمجدها. كما احتفل مسؤولو حماس على نطاق واسع بالهجوم، حيث وصفه أحد قادة حماس بأنه "حلم أصبح حقيقة" وتعهد آخرون بتكراره. كما أشاد بعض مسؤولي فتح وصفحات التواصل الاجتماعي الرسمية التابعة لها بالهجوم، وتفاخروا بمشاركة كتائب شهداء الأقصى التابعة لفتح في الهجوم أو سعوا إلى تصويره على أنه عمل مشروع. وقال أحد كبار مسؤولي فتح إن أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر هي جزء من "مسار المعارك والأعمال البطولية". وسعى بعض المسؤولين إلى التقليل من حجم الوحشية أثناء الهجوم، ونفى أحد المسؤولين استهداف الأطفال وقتلهم في الهجوم.

36 - وقال وزير إسرائيلي خلال مقابلة إذاعية إنه ينبغي لإسرائيل أن تفكر في إلقاء قنبلة ذرية على غزة خلال الحرب الحالية وأنه "لا يوجد [مدنيون] غير متورطين في غزة". ودان لاحقا وزيرُ الدفاع وأعضاء آخرون في الائتلاف تصريحاته، وقال رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إنها "منفصلة عن الواقع". ودعا عضو في الكنيست في منشور له عبر وسائل التواصل الاجتماعي إلى "إحراق غزة الآن، كحد أدنى". ودعا آخر إلى "تسوية غزة بالأرض وسحقها" "بلا رحمة" تمهيدا لبدء عملية برية إسرائيلية، في حين قال ثالث إن "السلطة الفلسطينية [كيان] نازي مثل حماس". وقال وزير إسرائيلي: "إننا نحارب حيوانات بشرية ونحن نتصرف وفقا لذلك". وكتب وزير إسرائيلي آخر مقالة افتتاحية بالإنكليزية يقترح فيها النظر في "إعادة التوطين الطوعي للفلسطينيين في غزة، لأسباب إنسانية، خارج القطاع" باعتباره "خيارا مطروحا".

خامسا - اتخاذ خطوات إيجابية لعكس مسار الاتجاهات السلبية

37 - دعا مجلس الأمن في قراره 2334 (2016) إلى القيام بخطوات إيجابية على الفور لعكس مسار الاتجاهات السلبية القائمة على الأرض، التي تهدد إمكانية تطبيق حل الدولتين. فقد استمرت الاتجاهات السلبية على الأرض خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

38 - وفي غزة، كان الأثر الإنساني للصراع كارثيا. وشمل الحصار الإسرائيلي المفروض على غزة في 9 تشرين الأول/أكتوبر قطعَ المياه التي تزودها إسرائيل (أعيد فتح نقطتي ربط في وقت لاحق) والكهرباء، فضلا عن تقييد دخول كل الواردات، بما في ذلك الغذاء والوقود. ولم تعمل محطة توليد الكهرباء الوحيدة في غزة منذ 11 تشرين الأول/أكتوبر. وتعرضت المستشفيات لأضرار جسيمة. ومن 36 مستشفى في غزة، لا يزال 14 مستشفى قادرا على العمل، لا يقدم معظمها سوى خدمات جزئية. وكان للنقص الحاد في الوقود

تأثير على رعاية المرضى، بما في ذلك رعاية الأطفال الحديثي الولادة. ولوحظت منذ استئناف الأعمال العدائية في 1 كانون الأول/ديسمبر زيادة في تفشي الأمراض المُعدية، وسط اكتظاظ الملاجئ، وتدمير شبكات المياه والصرف الصحي، وتناقُص توفُّر الخدمات الصحية.

39 - إن المواد الغذائية ومياه الشرب وغاز الطهي محدودة للغاية في جميع أنحاء غزة، وأُفيدَ بأن الأسواق فارغة باستثناء تلك التي لديها أغذية من المساعدات الإنسانية؛ وباتت المصانع غير صالحة للعمل إلى حد كبير؛ وأُغلقت محطات الصرف الصحي نتيجة للأضرار والتدمير الناجمين عن أعمال القصف ونقص الوقود، ما يشكل تهديدات صحية واسعة النطاق. ولا تحصل نسبة 97 في المائة من الأسر في شمال غزة على ما يكفي من الطعام، ونصف السكان تقريبا باتوا بكل بساطة يتضورون جوعا. والوضع في الجنوب مزري بالقدر نفسه، إذ تعاني أربع من كل خمس أسر من الجوع وأكثر من ثلثها يتضور جوعا. وفي جميع أنحاء غزة، باتت جميع الأسر تقريبا تلجأ الآن إلى تصرفات متطرفة: فالكبار لا يأكلون حتى يتمكنوا من إطعام الأطفال، والناس يستعيرون الطعام أو لا يستهلكون شيئا على الإطلاق لمدة 24 ساعة. وأفيد بأن أكثر من 60 بالمائة من المساكن في غزة - نحو 000 300 منزل وشقة - قد دمرت أو تضررت. وابتداء من 27 تشرين الأول/أكتوبر، قطع جيش الدفاع الإسرائيلي بشكل دوري الاتصالات داخل غزة ومع بقية العالم، لا سيما أثناء العمليات الإسرائيلية داخل غزة، ما جعل إيصال المساعدات الإنسانية والاستجابة الإنسانية أمرا شبه مستحيل.

40 - ونُفرض منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر قيود مشددة على إمكانية الحصول على الإمدادات الإنسانية. وبعد أسبوعين من القصف العنيف والقصف المدفعي، دخلت قافلة المساعدات الأولى المؤلفة من 20 شاحنة غزة عبر معبر رفح على الحدود مع مصر في 21 تشرين الأول/أكتوبر. وبين 21 تشرين الأول/أكتوبر وبداية الهدنة في 24 تشرين الثاني/نوفمبر، دخل غزة ما متوسطه 50 شاحنة يوميا - أي نحو 10 بالمائة من حركة المرور العادية عبر جميع المعابر في الأشهر التي سبقت الحرب. وأدت المشاركة الدولية المكثفة، بما في ذلك من جانب الأمم المتحدة، إلى زيادات محدودة وإلى إدخال بعض الوقود لعمليات الأونروا وغيرها من العمليات المنقذة للأرواح في 15 تشرين الثاني/نوفمبر. وشهدت فترة الهدنة الإنسانية التي دامت سبعة أيام زيادات كبيرة في دخول الإمدادات، بما في ذلك الوقود، بمتوسط 170 شاحنة يوميا، ما أتاح إيصال بعض المساعدات إلى مناطق شمال غزة التي ظل من المتعذر الوصول إليها لأسابيع. ومع ذلك، ظلت كمية المساعدات، التي بلغ متوسطها 80 شاحنة يوميا منذ انتهاء فترة الهدنة، غير كافية على الإطلاق لتلبية الاحتياجات الملحة.

41 - وحتى 7 كانون الأول/ديسمبر، كان نحو 1,9 مليون شخص، أو نحو 85 في المائة من السكان، قد نزحوا، بعضهم عدة مرات، في أنحاء قطاع غزة. ويشمل ذلك نحو 1,2 مليون شخص يقيمون في 151 منشأة تابعة للأونروا. ومن هذه المرافق، يستوعب 94 مرفقا نحو مليون شخص في الجنوب بتسعة أضعاف طاقتها الاستيعابية. ومنذ 12 تشرين الأول/أكتوبر، تصدر إسرائيل أوامر إخلاء وتحذيرات بالإخلاء للفلسطينيين في شمال غزة للانتقال إلى الجنوب، حيث كانت إمكانية حصولهم على المأوى أو الغذاء أو الماء محدودة أو منعدمة، وظلوا عرضة للقصف المتكرر. واعتبارا من 4 تشرين الثاني/نوفمبر، خصصت القوات الإسرائيلية ممرا لسكان مدينة غزة وشمال غزة للانتقال إلى الجنوب، وأعلنت عن هدنات يومية مدتها أربع ساعات. وانتقل ما يقدَّر بنحو 000 270 شخص على طول هذا الممر، مع أن عددا غير معروف كان عاجزا عن الانتقال أو غير راغب فيه، بينهم العديد من مرضى المستشفيات. واعتقلت القوات الإسرائيلية

أشخاصا ووردت تقارير تفيد عن قيام القوات الإسرائيلية بإطلاق النار على الفلسطينيين النازحين الذين كانوا يتحركون عبر الممر، في حين ذكر جيش الدفاع الإسرائيلي أن حماس تمنع إجلاء المدنيين. ونفذت الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني عدة عمليات إجلاء طبي لنحو 150 مريضا من شمال غزة إلى جنوبها، بما في ذلك نقل عشرات الأطفال الخدّج والمرضى الذين يعانون من إصابات في العمود الفقري والمرضى الذين يتلقون علاج غسيل الكلى من مستشفى الشفاء والمستشفى الأهلي العربي.

42 - وسُمح لعدد محدود من الأجانب، والفلسطينيين الذين يحملون جنسية مزدوجة، وبعض موظفي المنظمات الدولية، وعدد كبير من الفلسطينيين المرضى أو الجرحى بالخروج عبر مصر. ولا يزال معبرا إيريز وكرم أبو سالم مغلقين منذ هجوم حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر. وفي 7 كانون الأول/ديسمبر، أعلنت هيئة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق عن قرار استخدام المرافق في معبر كرم أبو سالم لتفتيش الشاحنات التي ستدخل عبر رفح. وألحقت حماس أضرارا جسيمة بمعبر إيريز خلال الهجوم الذي وقع في 7 تشرين الأول/أكتوبر، وتعرّض معبر كرم أبو سالم لهجمات صاروخية متكررة من جانب حماس.

43 - وحتى 6 كانون الأول/ديسمبر، كانت الدول الأعضاء قد صرفت 405,6 مليون دولار استجابةً لنداء عاجل محدث بقيمة 1,2 مليار دولار أطلقته الأمم المتحدة وشركاؤها في 6 تشرين الثاني/نوفمبر تلبيةً لاستجابتها الإنسانية. وجرى التعهد بمبلغ إضافي قدره 250 مليون دولار.

44 - وفي 2 تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن مجلس الوزراء الأمني الإسرائيلي أنه سيقتطع كل الأموال المخصصة لقطاع غزة، نحو 73 مليون دولار أو نحو 32,5 في المائة، من إيرادات المقاصة التي تحولها إسرائيل شهريا إلى السلطة الفلسطينية. ويشكل هذا الاقتطاع إضافة إلى اقتطاعات أخرى من إيرادات المقاصة، بما في ذلك الخصم الشهري البالغ 12,9 مليون دولار الذي تحتسبه إسرائيل على أنه يعادل مدفوعات السلطة الفلسطينية للفلسطينيين الذين تصنفهم إسرائيل كسجناء أمنيين أو لعائلات الفلسطينيين الذين قُتلوا أثناء تنفيذ هجمات ضد الإسرائيليين، بموجب التشريع الإسرائيلي المعمول به منذ عام 2019. وتفوق إيرادات المقاصة هذه 65 في المائة من مجموع إيرادات السلطة الفلسطينية. وفي 6 تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن رئيس وزراء دولة فلسطين محمد أشتية أن السلطة الفلسطينية لن تقبل التحويل الجزئي لأموالها.

45 - وقرر مجلس الوزراء الأمني الإسرائيلي أيضا عدم دخول أي عامل فلسطيني إلى إسرائيل من الآن فصاعدا، وإعادة العمال الفلسطينيين الذين كانوا موجودين في إسرائيل قبل هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر إلى غزة. وأعادت إسرائيل آلاف العمال الفلسطينيين الغزاويين إلى غزة عبر معبر كرم أبو سالم في 3 تشرين الثاني/نوفمبر، في حين أفيد بأن قوات الأمن الإسرائيلية احتجزت بعضهم وعاد آخرون طوعا بتيسير من السلطة الفلسطينية. وفي الضفة الغربية، عُلقت معظم تصاريح الفلسطينيين العاملين في إسرائيل، ما طال نحو 000 180 عامل وأدى إلى أثر سلبي شديد على الاقتصاد الفلسطيني، إلى جانب فرض قيود صارمة على الحركة داخل الضفة الغربية زادت من شلل الحركة الاقتصادية.

46 - وكان لهجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر، والأعمال العدائية اللاحقة بين إسرائيل وحماس والجماعات المسلحة الأخرى، بما في ذلك عمليات إطلاق الصواريخ المستمرة والهجمات بالطائرات المسيَّرة، أثر اجتماعي واقتصادي كبير في إسرائيل. فقد أُغلقت المدارس في جميع أنحاء البلاد في 7 تشرين الأول/أكتوبر، وظلت مغلقة لأسابيع، ولم يُعد فتحها إلا تدريجا - وظل بعض المدارس مغلقا. كما أدى استدعاء

نحو 360 000 من جنود الاحتياط العسكريين وإجلاء أكثر من 200 000 شخصا، بمن فيهم عمال أجانب، من منازلهم في شمال وجنوب إسرائيل إلى تباطؤ كبير في النشاط الاقتصادي، حيث أغلقت العديد من الشركات أبوابها وسرحت شركات أخرى العمال. وبحسب الأرقام التي نشرها بنك إسرائيل في تشرين الأول/نوفمبر، فإن الغياب المستمر لمئات الآلاف من الإسرائيليين عن وظائفهم يكلف الاقتصاد ما قدر بنحو 600 مليون دولار كل أسبوع. كما تقلصت حركة السفر داخل وخارج البلاد بشكل كبير، حيث ألغت جميع شركات الطيران الأجنبية تقريبا رحلاتها من إسرائيل وإليها منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. وحذّرت المنظمات غير الحكومية الإسرائيلية التي تركز على حقوق المرأة والعنف الجنساني من أن تخفيفَ القيود عن أنظمة ترخيص الأسلحة وانتشارَ الأسلحة بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر يمكن أن يؤديا إلى زيادة في العنف المنزلي وحوادث العنف التي تستهدف النساء في جميع أنحاء البلاد.

سادسا - الجهود المبذولة من الطرفين والمجتمع الدولي للدفع قدما بعملية السلام والتطورات الأخرى ذات الصلة

47 - أهاب مجلس الأمن، في قراره 2334 (2016)، بجميع الدول أن تميز في معاملاتها ذات الصلة بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام 1967. ولم تُتَّخذ أي خطوات من هذا القبيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

48 - وأهاب مجلس الأمن أيضا في قراره 2334 (2016) بجميع الأطراف أن تواصل، في سبيل تعزيز السلام والأمن، بذل الجهود الجماعية الرامية إلى بدء مفاوضات ذات مصداقية بشأن جميع مسائل الوضع النهائي في عملية السلام في الشرق الأوسط، وحث في ذلك الصدد على تكثيف وتسريع وتيرة الجهود وأنشطة الدعم الدبلوماسية على الصعيدين الدولي والإقليمي من أجل تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط دون تأخير على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومرجعيات مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام 1967.

49 - وعُقد عدد من الاجتماعات الرفيعة المستوى بهدف معالجة الأزمة الراهنة، وأشار العديد منها إلى ضرورة استئناف الجهود الرامية إلى تحقيق حل الدولتين. وفي 21 تشرين الأول/أكتوبر، استضاف الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي مؤتمر قمة في القاهرة لقادة إقليميين ودوليين لمناقشة التطورات الراهنة ومستقبل القضية الفلسطينية وعملية السلام. وفي 4 تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع وزراء خارجية الأردن والإمارات العربية المتحدة وقطر ومصر والمملكة العربية السعودية، فضلا عن الأمين العام للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حسين الشيخ، في عمان مع وزير خارجية الولايات المتحدة أنتوني بلينكن، في مؤتمر قمة وزاري. وفي 11 تشرين الثاني/نوفمبر، استضافت المملكة العربية السعودية زعماء مسلمين وعرب في مؤتمر قمة مشترك بين منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية في الرياض للمطالبة بإنهاء الصراع بين إسرائيل وحماس ولإعادة تأكيد مبادرة السلام العربية.

50 - وإزاء خلفية تصاعد العنف بشكل كبير في الضفة الغربية، أعلنت وزارة خارجية الولايات المتحدة في 5 كانون الأول/ديسمبر أنها تنفذ سياسة جديدة لتقييد التأشيرات تستهدف الأفراد الذين يعتقد أنهم شاركوا في تقويض السلام أو الأمن أو الاستقرار في الضفة الغربية، بما في ذلك من خلال ارتكاب أعمال عنف

أو اتخاذ إجراءات أخرى تقيد دون مبرر وصول المدنيين إلى الخدمات الأساسية والضروريات الأساسية. وذكرت كذلك أن أفراد الأسر المباشرين لهؤلاء الأشخاص قد يخضعون أيضا لهذه القيود.

51 - وعُقدت دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة بناء على طلب كلٍ من المجموعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي في 26 تشرين الأول/أكتوبر. وفي 27 تشرين الأول/أكتوبر، اتخذت الجمعية قرارا اشتركت في تقديمه مجموعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي بعنوان "حماية المدنيين والوفاء بالالتزامات القانونية والإنسانية". ودعا القرار دإ-21/10 إلى "هدنة إنسانية فورية ودائمة ومستدامة تفضي إلى وقف للأعمال العدائية".

52 - وفي 15 تشرين الثاني/نوفمبر، اتخذ مجلس الأمن القرار 2712 (2023)، الذي دعا فيه إلى جملة أمور بينها "إقامة هُدن وممرات إنسانية عاجلة لفترات ممددة في جميع أنحاء قطاع غزة ... لتمكين الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركائها المنفذين من الوصول الكامل والسريع والآمن ودون عوائق لتقديم المساعدة الإنسانية". كما دعا إلى "الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن الذين تحتجزهم حماس وغيرها من الجماعات، ولا سيما الأطفال، فضلا عن ضمان الوصول الفوري للمساعدات الإنسانية".

سابعا - الملاحظات

53 - إنني أدين بشدة الهجمات المسلحة البغيضة التي شنتها حماس وغيرها في إسرائيل. فلا شيء يمكن أن يبرر أعمال الإرهاب التي ارتكبت والقتل المتعمد للمدنيين وغيرهم من الأشخاص المشمولين بالحماية وتشويههم وخطفهم. إن روايات الهجمات تكشف عن أعمال وحشية يستحيل قبولها أو فهمها. وقد روعتني التقارير التي تفيد عن وقوع أعمال عنف جنسي أثناء الهجمات؛ ويجب العمل بجد على التحقيق في هذه الأعمال ومقاضاة مرتكبيها. إن إطلاق الصواريخ بشكل عشوائي على المراكز السكانية الإسرائيلية هو انتهاك للقانون الدولي الإنساني ويجب وقفه بالكامل. وأرحب بالإفراج عن 110 رهائن إسرائيليين وأجانب، بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن 2712 (2023)، وأكرر التأكيد على وجوب معاملة سائر الرهائن معاملة إنسانية والإفراج عنهم فورا دون قيد أو شرط. وإلى أن يتم ذلك، يجب السماح لهم بتلقي زيارات من اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

54 - وبصفتي الأمين العام للأمم المتحدة، أوجه انتباه مجلس الأمن بموجب المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة إلى الوضع في غزة، الذي قد يؤدي في رأيي إلى تهديد صون السلام والأمن الدوليين. فقد تسببت أعمال القتال الدائرة في غزة وإسرائيل لمدة فاقت ثمانية أسابيع في معاناة إنسانية مروعة ودمار مادي واكتراب جماعي في جميع أنحاء إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة. ويواجه المدنيون في جميع أنحاء غزة خطرا جسيما. ولا توجد حماية فعالة للمدنيين. وأكرر تأكيد ندائي العاجل من أجل وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية.

55 - إن العنف الدائر منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة - ولا سيما في غزة وحولها - قد زعزع المنطقة وزعزع معها حياة ملايين الفلسطينيين والإسرائيليين بشكل مأسوي. إن حجم الموت والدمار مروع وغير مسبوق ولا يطاق حقا.

56 - كما أن حجمَ الحملة العسكرية الإسرائيلية ضد حماس ونطاقَ الموت والدمار في غزة غير مسبوقين ويندى لهما الجبين. إنني أدين بشكل لا لبس فيه قتل المدنيين في غزة، بمن فيهم النساء والأطفال. وإنني

أحزن على فقدان كل مدني، بمن فيهم 131 زميلا في الأمم المتحدة – وهي أكبر خسارة في الأرواح في تاريخ المنظمة. وأشعر بالهول لأن الغارات الجوية الإسرائيلية أصابت أشخاصا مشمولين بالحماية، بينهم صحافيون وعاملون في المجال الصحي وعاملون في المجال الإنساني، فضلا عن البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المستشفيات ومرافق الأمم المتحدة. وأكرر التأكيد على وجوب احترام وحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية في جميع الأوقات، وعلى وجوب صون واحترام حرمة مرافق الأمم المتحدة.

57 – وقد أعربت مرارا عن قلقي إزاء ما قد يشكل انتهاكات للقانون الدولي الإنساني. إن أعداد القتلى والجرحى تطرح تساؤلات جدية حول الامتثال لمتطلبات التمييز، واتخاذ التدابير الاحترازية في الهجوم، والتناسب. كما أن الأمر بالتهجير الجماعي لسكان شمال ووسط غزة وتوجيهه دون ضمان بتزويدهم بالمأوى والغذاء والماء والدواء والنظافة والصحة والسلامة يثير أيضا مخاوف جدية بشأن الامتثال للمتطلبات القانونية الواجبة التطبيق. وفي أعقاب الحصار الذي أعلنته إسرائيل على قطاع غزة حتى 21 تشرين الأول/أكتوبر، كان دخول الإمدادات الإنسانية أقل بكثير مما هو مطلوب لتلبية الاحتياجات الهائلة لسكان غزة. إن قوانين الحرب تقتضي من جميع الأطراف في أي نزاع السماحَ بسرعة إيصال إمدادات الإغاثة الإنسانية للمدنيين المحتاجين من دون عوائق، وتيسيرَ ذلك. وينبغي لملايين المدنيين الفلسطينيين ألا يدفعوا ثمن الوحشية التي ارتكبتها حماس وغيرها من الجماعات المسلحة. إنني أشعر بقلق بالغ إزاء الادعاءات بأن الفلسطينيين في غزة يُستخدمون كدروع بشرية. وينبغي ألا يضطر الإسرائيليون إلى العيش تحت التهديد المستمر بإطلاق الصواريخ العشوائي من غزة. غير أن هذا السلوك لا يمكن أن يعفي إسرائيل من التزاماتها. ولا يمكن تطبيق القانون الدولي الإنساني بشكل انتقائي. فهو ينطبق على جميع الأطراف في أي نزاع في كل وقت وحين، والالتزام بالامتثال له لا يعتمد على المعاملة بالمثل. إنّ حماية المدنيين أمر بالغ الأهمية في أي نزاع مسلح.

58 – إن استمرار الصراع في غزة وتكثيفه خلال الأسابيع الماضية أمر يبعث على القلق العميق. ويشمل ذلك توسيعَ نطاق العمليات البرية التي يقوم بها جيش الدفاع الإسرائيلي إلى الجنوب، المصحوبة بغارات جوية مكثفة لا هوادة فيها، واستمرار إطلاق الصواريخ من المناطق السكنية المكتظة بالسكان في اتجاه المراكز السكانية الإسرائيلية، والتهديد المستمر بالتصعيد في المنطقة. وإلى جانب منسقي الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، فإنني منخرط بلا كلل مع جميع الأطراف لإنهاء القتال وتجنّب أي توسع إضافي للصراع وأي معاناة إضافية للسكان المدنيين.

59 – كما يساورني قلق عميق إزاء تصاعد حالات التوتر في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي بلغت نقطة الغليان. وأدت الاشتباكات المسلحة الكثيفة بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، في سياق العمليات الإسرائيلية في الغالب، إلى إعداد كبيرة للغاية من الاعتقالات والإصابات. فقد وقع أكثر من 57 بالمائة من الإصابات الفلسطينية في عام 2023 خلال الأسابيع التسعة تقريبا التي أعقبت هجمات حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر. وقد تجاوز عامُ 2023 عامَ 2022 باعتباره العام الأكثر دموية بالنسبة إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية منذ أن بدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة في تسجيل الإصابات في عام 2005. وأكرر التأكيد على أنه يتعين على قوات الأمن أن تتحلى بأقصى درجات ضبط النفس، وألا تستخدم القوة المميتة إلا عندما يستحيل تفاديها تماما من أجل حماية الأرواح، وأن تجري تحقيقات شاملة ومستقلة ونزيهة وفورية في جميع حالات الاستخدام المفرط المحتمل للقوة.

60 - إنني أشعر بالقلق إزاء الهجمات القاتلة التي يشنها المستوطنون الإسرائيليون ضد الفلسطينيين، والفلسطينيون ضد الإسرائيليين في الضفة الغربية المحتلة وإسرائيل، والتي أعلنت حماس مسؤوليتها عن بعضها. ويجب محاسبة جميع مرتكبي العنف وتقديمهم إلى العدالة على وجه السرعة.

61 - وأحث إسرائيل على القيام بخطوات فورية لإنهاء المستويات غير المسبوقة من عنف المستوطنين وحماية السكان الفلسطينيين من الهجمات المتزايدة وحوادث استخدام العنف والترهيب لطرد المجتمعات المحلية من ديارها، والتي تحصل أحيانا على مقربة من قوات الأمن الإسرائيلية وبدعم منها. وقد شهد عام 2023 أكبر عدد من هذه الحوادث منذ أن بدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تسجيل البيانات في عام 2006. ونادرا ما يحاسَب المستوطنون على هذه الهجمات، مما يزيد من مستوى التهديد الذي يتعرض له الفلسطينيون وممتلكاتهم. وأحث إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، على كفالة سلامة وأمن السكان الفلسطينيين والتحقيق مع مرتكبي كل الهجمات ومحاسبتهم.

62 - ويساورني قلق عميق إزاء العدد الكبير من الفلسطينيين الذين تحتجزهم قوات الأمن الإسرائيلية منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، والزيادة في عدد الفلسطينيين المعتقلين بموجب الحجز الإداري، دون تهمة أو محاكمة، من قبل إسرائيل منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، وإزاء التقارير التي تفيد عن سوء المعاملة أثناء الاعتقال.

63 - ولا يزال يساورني قلق بالغ إزاء أثر الأعمال العدائية الجارية على الوضع الإنساني في غزة. لكن الظروف الراهنة تجعل من المستحيل القيام بعمليات إنسانية ذات جدوى. إن مستوى المساعدة الإنسانية التي سُمح بإدخالها إلى غزة غير كاف على الإطلاق ولا يتناسب مع الاحتياجات الهائلة لسكان غزة. وتحتاج الأمم المتحدة إلى إدخال مزيد من الأغذية ومواد الإيواء والأدوية والوقود على نحو يمكن التنبؤ به. إن قدرتها على إصلاح البنية التحتية الأساسية المنقذة للحياة أمر بالغ الأهمية. كما أن الإدخال المتوقع للسلع التجارية إلى قطاع غزة أمر حيوي، بالنظر إلى أن المساعدات الإنسانية وحدها لا يمكن أن تلبي احتياجات 2,2 مليون شخص. وأعرب عن امتناني لمصر على مشاركتها البناءة في تيسير وصول المساعدات الإنسانية، وأرحب بفتح معبر رفح لإخراج بعض المرضى والجرحى الفلسطينيين. وتماشيا مع قرار مجلس الأمن 2712 (2023)، أكرر التأكيد على ضرورة فتح معبر كرم أبو سالم للسماح بدخول الإمدادات الإنسانية. وأشير أيضا إلى اتخاذ قرار المجلس 2712 (2023)، وهو أول قرار للمجلس بشأن هذا البند من جدول الأعمال منذ عام 2016. وأشدد على أهمية تنفيذه من جانب الأطراف، الذي لم يكن كافيا حتى الآن على الإطلاق في مواجهة الكارثة الإنسانية الهائلة في غزة. وأحث المجلس على مواصلة بذل قصارى جهده لإنهاء هذه المعاناة الرهيبة.

64 - وأرحب بهذا الترتيب وأثني على جهود التيسير التي تبذلها حكومات قطر ومصر والولايات المتحدة والتي أتاحت الإفراج عن 78 رهينة اختطفتهم حماس وغيرها في 7 تشرين الأول/أكتوبر، فضلا عن الهدنة الإنسانية التي دامت سبعة أيام، والإفراج عن 240 سجينا ومحتجزا فلسطينيا من السجون الإسرائيلية. ويجب أن يكون لم شمل الأسر المفرح، والوقف المؤقت للأعمال العدائية في غزة، ودخول المعونة المنقذة للحياة، منطلقا للإفراج عن جميع الرهائن ولوقف إنساني لإطلاق النار ينهي الأعمال العدائية المدمِّرة في غزة.

65 - وما زلت أشعر بقلق عميق من التوسع المستمر للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، الذي يعوق وصول الفلسطينيين إلى أراضيهم ومواردهم ويعرّض للخطر إمكانية إقامة دولة فلسطينية مستقلة تنشأ في المستقبل وتتوفر لها مقومات البقاء. ويسهم الأثر الاستيطاني

المتنامي باستمرار، بما في ذلك البؤر الاستيطانية، في زيادة العنف المتصل بالمستوطنين ويزيد من ترسيخ الاحتلال العسكري الإسرائيلي، ما يعوق حرية تنقل السكان الفلسطينيين ويقوض حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

66 - لقد شهد هذا العام أكبر عدد من الطلبات المقدمة لإنشاء وحدات سكنية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ومن الموافقة عليها منذ أن بدأت الأمم المتحدة في تتبّع مهجي لتشييدها في عام 2017. وفي الإجمال، في عام 2023، قُدمت خطط لإنشاء نحو 700 24 وحدة سكنية أو للموافقة عليها أو طرحها في مناقصة، وهو رقم يفوق زهاء ضعفي الـ 700 11 وحدة في عام 2022. وفي المنطقة جيم، زاد هذا العدد ثلاثة أضعاف تقريبا بتقديم خطط لإنشاء نحو 700 14 وحدة سكنية أو الموافقة عليها، مقارنة بنحو 300 5 وحدة في عام 2022. وطُرحت نحو 260 1 وحدة سكنية في عام 2023 مقارنة بـ 159 وحدة في عام 2022، بزيادة تناهز ثمانية أضعاف. وفي القدس الشرقية المحتلة، قُدمت خطط لتشييد أكثر من 540 8 وحدة أو الموافقة عليها، مقارنة بنحو 800 5 في عام 2022. إنني أشعر بالجزع إزاء العدد المرتفع غير المسبوق من الخطط لإنشاء الوحدات السكنية التي قُدمت في عام 2023، وكذلك للقرار الذي اتخذته حكومة إسرائيل في 18 حزيران/يونيه بإلغاء شرط الموافقة الوزارية في المراحل الانتقالية من التخطيط الاستيطاني وبتفويض هذه السلطة إلى الوزير الإضافي في وزارة الدفاع. الأمر الذي قد يسرّع عملية التوسع الاستيطاني.

67 - وأؤكد من جديد أن جميع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ليس لها أي شرعية قانونية وتشكّل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. وأحثّ حكومة إسرائيل على وقف جميع الأنشطة الاستيطانية على الفور، تمشيا مع التزاماتها بموجب القانون الدولي.

68 - وما زال يساورني قلق عميق إزاء استمرار عمليات هدم المباني التي يملكها فلسطينيون والاستيلاء عليها. فعمليات الهدم والإخلاء القسري من الأملاك، بما في ذلك المشاريع الإنسانية الممولة دوليا، فضلا عن المنشآت المتصلة بتوليد الدخل وتوفير الخدمات الأساسية، تنطوي على العديد من انتهاكات حقوق الإنسان وتُثير القلق بشأن خطر النقل القسري. إنني أدعو حكومة إسرائيل مجددا إلى الكف فورا عن هدم الممتلكات الفلسطينية وإلى منع التشريد المحتمل للفلسطينيين وإخلائهم قسريا، تمشيا مع التزاماتها الدولية، وإلى اعتماد خطط تمكّن تلك المجتمعات المحلية من البناء بصورة قانونية ومن تلبية احتياجاتها الإنمائية.

69 - وأشعر بالجزع إزاء الحالات العديدة التي قام فيها المسؤولون خلال الفترة المشمولة بالتقرير بتمجيد العنف وتشجيع قتل المدنيين، بما في ذلك ما يتعلق بأعمال الإرهاب التي ارتكبتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر أو بالعمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة. إن هذا الخطاب بغيض ويجب أن يرفضه بوضوح القادة من جميع الأطراف. ويقع على عاتق القادة التزام بالإدانة الواضحة والصريحة لأعمال الإرهاب والعنف الموجهة ضد المدنيين. ومن الواضح أن التحريض الواسع النطاق على العنف الذي شهدناه خلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي قد أجج نيران الحرب ولن يؤدي إلا إلى مزيد من إراقة الدماء. ويجب أن يتوقف ذلك فورا.

70 - وأكرر وأشدد على دعوتي الأطراف بأن تحترم وتحافظ على الوضع القائم في الأماكن المقدسة في القدس، مع مراعاة الدور الخاص والتاريخي الذي يؤديه الأردن كوصي على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس.

71 - ويساورني قلق عميق إزاء الأزمة المالية المتسارعة التي تواجهها السلطة الفلسطينية. فمن دون ضخ فوري لرأس المال أو للتمويل والمساعدة الدوليين، تواجه السلطة الفلسطينية أزمة مالية تؤثر على توفير الخدمات الأساسية، وتوفير مدفوعات كاملة لمرتبات موظفي الخدمة المدنية، وخدمة الديون. وأحث إسرائيل على التراجع عن قرارها وقف الاقتطاعات المتصلة بغزة، وأحث المجتمع الدولي على استئناف تقديم الدعم المالي الطارئ للسلطة الفلسطينية.

72 - وحتى مع احتدام الأعمال العدائية في غزة وتركيزنا على التحديات المباشرة، يجب أن نبدأ العمل على ما سيلي ذلك. فهناك الكثير مما لا يمكننا معرفته عما ستؤول إليه تلك الأعمال العدائية وما هي الحقائق التي ستنتظرنا، ولكن هناك بعض المبادئ الواضحة: أي سيناريو لما بعد الأعمال العدائية سيتطلب تعزيز ودعم السلطة الفلسطينية، كجزء من استراتيجية قابلة للتطبيق لإعادة الحكم الفلسطيني إلى غزة في ظل حكومة فلسطينية شرعية واحدة ضمن هدف محدد بوضوح هو تحقيق حل الدولتين، تمشيا مع المبادئ الراسخة. وللمنطقة دور حيوي تؤديه في وضع تصور لمستقبل سلمي ومزدهر لدولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة، تشكل غزة جزءا لا يتجزأ منها، وفي تحقيقه. وثمة حاجة ملحّة إلى إجراء حوار استراتيجي جدي بشأن هذه القضايا.

73 - واليوم، تعمل الأونروا كشريان حياة رئيسي لسكان غزة وسط كارثة إنسانية كاملة، حيث تقوم بإيواء أكثر من مليون شخص وتدير المراكز الصحية وتوزع المساعدات المنقذة للحياة. كما تقوم الوكالة بتقديم الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وسط أعمال عنف فاقت كل المقاييس وفي المنطقة الأوسع وسط حالات توتر متأججة ومشاكل اجتماعية واقتصادية. ورغم ذلك، لا تزال الأونروا تعاني من نقص مزمن في التمويل. ولكي تتمكن الأونروا من الاستمرار في الاضطلاع بدور رئيسي في تحقيق الاستقرار في المنطقة والبقاء الشريك الموثوق به للمجتمع الدولي من أجل تسهيل الاستجابة الإنسانية في غزة، من الضروري أن تتلقى دعما سياسيا وماليا قويا من الدول الأعضاء لإيجاد حلول لنموذج مستدام مع إيرادات كافية ويمكن التنبؤ بها.

74 - لقد شكلت هذه الحرب، مرة أخرى، تذكيرا مدمرا ومأسويا بأن لا بديل عن عملية سياسية مشروعة تحل القضايا الأساسية المسبّبة للنزاع. ويجب على الإسرائيليين والفلسطينيين ودول المنطقة والمجتمع الدولي الأوسع ككل أن يقوموا بخطوات عاجلة تمكّن الطرفين من العودة إلى الانخراط في المسار السياسي الذي طال انتظاره لتحقيق حل الدولتين.

75 - وإني باقٍ على التزامي بدعم الفلسطينيين والإسرائيليين في إنهاء الاحتلال وإيجاد حل للنزاع وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات الثنائية، في سبيل تحقيق الرؤية القائمة على وجود دولتين - إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية تتمتع بوحدة الأرض والسيادة وتتوافر لها مقومات البقاء - تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن ضمن حدود آمنة ومعترف بها، على أساس خطوط ما قبل عام 1967، وتكون القدس عاصمة للدولتين.

76 - وأُعرب عن تقديري العميق لمنسقي الخاص وفريقه، لعملهما المتميز في سياقٍ لا يزال حافلا بالتحديات. وأشيد أيضا بجميع موظفي الأمم المتحدة الذين فقدوا أرواحهم في هذا الصراع وبجميع العاملين في مجال المعونة الإنسانية الأبطال الذين ما زالوا ملتزمين بعملهم رغم الخطر الهائل على صحتهم وأرواحهم.